http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2039) السنة الثامنة - الخميس (10) شباط 2011

٤٠٨٢ مسؤولاً فاسداً في عام ٢٠١٠

العكيلي: الوزراء يكافحون الفساد بالتغطية عليه

رحيم العكيلي

تحسن الخدمات ومعالجة البطالة يصطدم بتفشي الفساد في المؤسسات الحكومية

□ متابعة / المدى

قال رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي إن الوزراء يفضلون التغطية على الفساد في وزارتهم على مكافحته، مؤكدا أن الفساد هو احد الأبواب المهمة لتمويل الإرهاب.

وقال العكيلي في مقابلة لوكالة فرنس بريس أمس الأربعاء "أقول إن التنفيذيين (الوزراء) عموما غير جادين في مكافحة الفساد، وأحيانا يعتقدون إن خير تعامل مع الفساد هو التغطية عليه".

وأضاف أن "عيبهم الآخر، حينما يتسلمون مسؤولية تنفيذية يعتقدون أنها ملك لعائلتهم، لذلك يمنعون الآخرين من الدخول إليها أو مكافحة الفساد فيها وحتى يحاولون حماية الموظفين" الفاسدين.

وصنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي للعام ٢٠١٠ العراق كرابع أكثر دولة فسادا في العالم.

وأكد العكيلي صدور ٤٠٨٢ أمر استدعاء بحق مطلوبين للهيئة خلال عام ٢٠١٠، بينهم ١٩٧ بدرجة مدير عام وما فوق، مقابل ٣٧١٠ في ٢٠٠٩ بينهم ١٥٢ بدرجة مدير عام وما فوق.

وبحسب القاضي فان عدد المحالين إلى المحاكم في عام ٢٠١٠ بلغ ٢٨٤٤، في ٢٣٢٢ دعوى تنطوي على فساد تصل قيمته الإجمالية إلى ٣١ مليار دولار.

وأعلى عدد للموظفين المحالين كان لوزارة الدفاع حيث بلغ ١٣،٤٧ بالمئة، تليها وزارة الداخلية بنسبة ٧،٢٨ بالمئة ثم وزارة البلديات والأشغال بنسبة ٦،٢٦ بالمئة، بحسب تقرير أعدته الهيئة.

وأوضح القاضي الذي تسلم مهامه مطلع عام ٢٠٠٨ "نحن في صراع مستمر معهم، والحقيقة نستطيع ان نتغلب عليهم بالقانون"، مؤكدا أن "هيئة النزاهة أصبحت مؤسسة يخاف منها الجميع، حتى كبار موظفي الدولة، بمن فيهم الوزراء".

وأضاف ردا على سؤال أن "رئيس الوزراء (نوري المالكي) يحاول أن يعمل في ميدان مكافحة الفساد وكانت له خطوات جادة، لكن لا يمكن له أن يقوم بكل شيء بنفسه، يفترض أن يكون هناك وزراء هم الأداة التنفيذية له".

وأكد أن "التنفيذيين على الأغلب لا يؤمنون بالعمل ضد الفساد عموما".

وقد ازداد عدد الموقوفين بدعاوى الفساد بشكل مطرد على مدى السنوات الماضية، ففي ٢٠٠٦ لم يزد العدد عن ٩٤ موقوفا فيما بلغ ١٤٧ في ٢٠٠٧ وارتفع إلى ٤١٧ في ٢٠٠٨ ثم تزايد في ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٧١٩ بينما بلغ ١٦١٩ خلال ٢٠١٠، غالبيتهم من وزارات البلديات والداخلية والصحة.

واصدر القضاء العام الماضي ١٠١٦ حكما بحق متهمين، بينهم ١١٠ بدرجة مدير عام وما فوق و٨٤ من مرشحي الانتخابات بتهمة تزوير شهاداتهم، مقابل ٢٩٦ في ٢٠٠٩.

واعتقلت السلطات العراقية في ٢٠٠٩ وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني أثناء محاولته مغادرة البلاد اثر دعاوى فساد.

ويقول العكيلي الذي تلقى تهديدات بالقتل مباشرة وغير مباشرة "حينما نتحدث عن زيادة عدد المطلوبين لهيئة النزاهة وزيادة عدد القضايا وعدد المحكومين ثلاثة مرات عن العام الماضي، فهذا دليل على زيادة جهود مكافحة الفساد وليس دليلا على زيادة الفساد ذاته".

وبالنسبة الى العكيلي فان الخطر الأكبر هو العلاقة بين الفساد والإرهاب، موضحا "ما زلت اعتقد ان الجهود غير كافية لمكافحة الفساد، والإرادة السياسية ناقصة جدا في هذا الإطار".

وأضاف أن "الفساد احد الأبواب المهمة لتمويل الإرهاب، وكثير من أموال الفساد تذهب إلى تمويل العمليات الإرهابية".

وبحسب مسؤولين عراقيين فان قسما من الأموال المخصصة للخدمات العامة ينتهي به المطاف إلى الجماعات الإرهابية من خلال بعض موظفين العموميين.

وحول تصنيف العراق في قائمة أسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية، قال العكيلي "اتفق تماما مع ما تذهب إليه الشفافية الدولية، واحترم ما تصدره رغم إنني لدي بعض الاعتراضات العلمية على مؤشر مدركات الفساد".

وأوضح "اعتقد أن تقارير الشفافية الدولية حول العراق كانت مفيدة، وشكلت ضغطا كبيرا على الحكومة العراقية والجهات المعنية من اجل العمل ضد الفساد، لذلك كانت نتائجها ايجابية".

وردا على سؤال حول إمكانية معالجة الفساد والوقت المطلوب لذلك، قال "لا يمكن أن نتحدث عن الوقت، نحتاج إلى وقت طويل".

وأضاف: "نحتاج إلى تبني منظومة من القوانين التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من أهمها حق الاطلاع على المعلومات، وقانون حماية الشهود والمخبرين، وقانون الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، وقانون الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية".

وتابع "إذا كنا جديين في العمل لإصدار تلك القوانين نستطيع أن نكملها خلال السنوات الأربع القادمة"، مضيفا بلهجة تشاؤمية "لا أتوقع ان تنجز تلك القوانين في السنوات الأربع القادمة في ظل هذا الصراع السياسي المركب في العراق".

وفيما يتعلق بقرار المحكمة لاتحادية ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء، قال "اختلف تماما مع قرار المحكمة الاتحادية علميا، لكن أقف إجلالا واحتراما للقرار لأنه صدر من جهة مختصة".

وأضاف "أؤمن باحترام القضاء وهيبته وعدم المساس به، لكن من جهة أخرى أن هيئة النزاهة لا تدخل في القرار".

وأوضح أن "هناك قرارا سابقا ينص على الاستقلال الكامل للهيئة لأنه لا يحكمها إلا القانون، وأنها تدير نفسها بنفسها وليس من حق احد التدخل فيها، وهذا القرار الذي يفسر استقلاليتها".

وأضاف "اعتقد تنفيذا للالتزامات الدولية على العراق، يجب أن تكون هيئة النزاهة مستقلة بالكامل وليس من حق احد التدخل بأعمالها ولا يؤثر عليها بأي شكل حتى لا تكون أداة سياسية لتتمكن من أداء دورها بفعالية وجدية".

بالعربي الصريح

قبلت دعوة ٢٥ شباط .. سأتظاهر في التحرير

■ علي عبد السادة

الغضب العراقي صار له اسم: "الثورة الخضراء"، وتحول إلى شبكة وانضم إليه دعاة وحانقون على الوضع، وتدور في فلكه أصوات وتحضيرات وجهد حثيث لتدوين المظالم.

الغضب العراقي يعلن رسميا تأثره برياح القاهرة وتونس: "ساحة التحرير في بغداد، في ٢٥ شباط الجاري". استعارة المكان والزمان في ما يكفي من الإشارات.

مجموعة فتيان عراقيين حولوا مواجع العراقيين إلى كلمات تنتشر سريعا في الشبكة العالمية، وجمعوا من أسابيع مؤيدين ومريدين للتغيير، وبات الجميع يقول: "غيروا .. غيروا".

وصلتني الدعوة الآتية على بريد الكتروني من لسان الفيس بوك: " ندعو العاطلين عن العمل والمثقفين والمسحوقين وخريجي الجامعات الذين تحولوا إلى ربّات بيوت وملايين الأرامل والأيتام، إلى الخروج في تظاهرات عارمة يوم الجمعة ٢٥ شباط الحالي في ساحة التحرير".

وتقترح الدعوة شعارات يقول أبرزها: "كفانا صمتا".

أظن أن أجيالا عراقية هضمت الصمت طوال سنوات، وراحت تنتهجه وسيلة لشطب الأيام دون حسابها .. الصمت بات واحداً من حواس العراقيين، لا ينفكون يلتزمون به.

العراقيون تعايشوا مع الفتنة الطائفية بصمت، واغتالوا تطلعات الحياة الكريمة بصمتٍ، ولعبوا مع الانتحاريين والمفخخات أحجية الصدفة، أيضاً، بصمت. هرولوا إلى صناديق الاقتراع، وتأملوا ثمنا يوازي أصواتهم، بصمت.

وكان صمتهم، يترافق مع ثرثرة طويلة مملة لعشرات القادة والوزراء والمرشحين، وحقن فاليوم الناطقين والمستشارين. كان صمتهم يجابه بالاحتيال على الوعود، والتلاعب بألفاظ الديمقراطية، وسفك دماء حريات الناس.

اليوم، هؤلاء، يكفون عن السكوت، ويلعنون يوما قادماً، أو بارحا، سيكون في حالهم الاستسلام لدعاية الحكومة بالوفاء، تكفيهم خبرة ثماني سنوات، الدعوة تقول أيضاً: "لا خير في ديمقراطية اغتالت أرقى العلماء والخبراء والأساتذة لإزاحتهم عن مناصبهم ليحل محلهم من لم يُكمل قراءة (دار دور).

على كل فان أصحاب الدعوة القادمة من سحر الفيس بوك الجديد، غير معروفين لي في الأقل، اجهل أسماءهم، ولم أتعرف على ملامح وجوههم، لا أدري كيف يتحدثون، كيف يأكلون وأين يسكنون، كل ما أعرفه إنهم أحرار، تحدثوا نيابة عنا، واستحثوا فينا هوية ممزقة، وصوتا مقموعا.

ورغم إني لا اعرفهم، فأنني، كذلك، على يقين بان إعلانهم التحرر من الفساد والثورة على المحسوبية والتردي الخدمات، لا يعنون أبدا إعادة العراق إلى مربعات قديمة، هو يؤمنون بإطار ما يجري، العملية السياسية، لكنهم لا يحبون ديمقراطية شكلية نزع أصلها ورميت قيمها ومفاهيمها بعيدا.

لكنني لست متفائلا، إذ لا أتوقع أن تستجيب السلطة لمطالب مشروعة، أتحسب، أيضا، لذرائع تستبق التظاهرة، مثلا ان تقول الداخلية انها لن تعطي أذنا بالتجمع، وان حدث وتكرمت السلطة بالتصريح لهؤلاء الغاضبين، فلن تقترف فعلا حسنا، يعني أنها ستواصل الاحتيال على حاجة الناس، فحين طالبوا في الحسينية والحمزة الشرقي والمتنبي بإقصاء المفسدين وتحسين الخدمات اكتفت الحكومة بصرف ١٥ الف دينار كتعويض عن تموينية قتلها الفساد. لا أرجح أن تنتفض السلطة لتقصي الفاسدين المزروعين في مواقعها المهمة، ولن تكف عن لعبة التجاذبات، ولن توقف استسهالها التعامل مع ملف الخدمات.

لكنها، إن فعلت ستخسر، وسيلعنها حتى من رشحها يوم ٧ آذار. رغم ذلك أظنها علامة فارقة في الحياة السياسية العراقية، إذ لم تركبها الأحزاب والقوى، وأتمنى ألا يحدث هذا، وان يقتل مشروع صوت عراقي عفوي ينهي مسيرات صدام بالأمس، وأورق ضغط القوى السياسية اليوم.. بالنسبة لي، قرأت الدعوة حرفا حرفا، وقبلتها، وسأتظاهر.

وفد من الإقليم في العاصمة للتفاوض

مالية كردستان: محاولة أخيرة لتعديل الموازنة.. وبغداد لم تف بوعدها

□ متابعة / المدى

قال وكيل وزارة مالية إقليم كردستان أمس الأربعاء، إن وزير مالية العراق الاتحادي رافع العيساوي لم يف بوعوده التي أطلقها لحكومة إقليم كردستان، مشيراً إلى أننا سنقوم بزيارة إلى بغداد كمحاولة أخيرة لتثبيت حقوق الكرد في الموازنة الاتحادية.

وأوضح رشيد طاهر لوكالة كردستان للأنباء انه "بناء على طلب ائتلاف الكتل الكردستانية، سيزور وفد من وزارة مالية إقليم كردستان، العاصمة بغداد".

وأضاف إننا "سنلتقي بأعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، بغية الاطلاع عن قرب على مشروع قانون الموازنة الاتحادية التي جرت القراءة الثانية له، وسنوصل لهم ملاحظاتنا عن الموازنة، باعتبارنا نمثل إقليم كردستان".

وكان وزير المالية العراقي رافع العيساوي تعهد خلال الاجتماع الذي عقده مع رئيس حكومة الإقليم برهم صالح، ووزيري الموارد الطبيعية آشتي هورامي، والمالية بايز طالباني بتلبية جميع مطالب الجانب الكردستاني بشأن مشروع قانون الموازنة الاتحادية".

ووصل وفد حكومة إقليم كردستان إلى بغداد في ١٦ كانون الثاني الماضي، برئاسة برهم صالح، يرافقه عدد من الوزراء والمسؤولين في الإقليم، وعقد أعضاؤها اجتماعاً مع رئيس الحكومة نوري المالكي لبحث مسألة حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١.

وخلال الاجتماع، اتفق الجانبان على أن يتم استئناف تصدير نفط إقليم كردستان بمعدل ١٠٠ ألف برميل يومياً ابتداء من مطلع شهر شباط الجاري، بعد أن تقوم بغداد بدفع المستحقات المالية للشركات النفطية العاملة في الإقليم.

وكان وكيل وزارة مالية إقليم كردستان قد أشار في وقت سابق إلى أن "العيساوي قال خلال زيارته إقليم كردستان في ٢٢ كانون الثاني الماضي انه عندما يعاد مشروع قانون الموازنة إلى مجلس الوزراء مرة أخرى ويتم تعديله، سيؤخذ رأي حكومة إقليم كردستان بشأنه قبل عرضه على التصويت في مجلس النواب العراقي".

وبيّن أن "وزير المالية الاتحادي لم يف بوعوده التي أطلقها لإقليم كردستان".

من جانبه، قال عضو مجلس النواب العراقي برهان فرج لوكالة اكانيوز إن "زيارة وفد حكومي من إقليم كردستان إلى بغداد مسألة مهمة في الوقت الحاضر" مبيناً أن "الموازنة أعيدت إلى مجلس النواب وجرت القراءة الثانية لها، وينبغي على إقليم كردستان باعتباره جزءاً من النظام الإداري للعراق الفيدرالي أن يكون على اطلاع بمضمون المشروع".

وأعرب عن اعتقاده بأن "مشروع القانون بشكله الحالي متوازن بطريقة جيدة جداً".

وأجرى مجلس النواب العراقي القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١، في ١٦ كانون الثاني الماضي على الرغم من عدم موافقة الأعضاء الكرد في المجلس، ثم أعاده إلى مجلس الوزراء بهدف إجراء تعديلات عليه.

وتبلغ الموازنة الاتحادية للعراق لعام ٢٠١١ نحو ٩٥ ترليون دينار عراقي، ووفقاً لمشروع قانون الميزانية المطروح أمام مجلس النواب العراقي، تبلغ حصة الإقليم ١١ ترليون دينار، أي بنسبة ١١،٦ ٪ من مجمل الميزانية العامة.

لجنة برلمانية تتحدث عن تعديله وتغيير اسم المشروع

مرصد الحريات: قانون النقابة يحمي الحكومة من الصحفيين

□ بغداد / زينب صنكور

قال مدير حريات الصحافة زياد العجيلي إن قانون حماية الصحفيين فقط بالاسم، لكن المضمون هو حماية الحكومة من الصحفيين.

وأضاف العجيلي في تصريح للمدى أمس الأربعاء أن هذا القانون يتضارب مع مواد الدستور ويريد أن يعطي شرعية للأجهزة الأمنية بمنع الصحفيين من أداء واجباتهم، إضافة إلى انه يحمي الصحفي الذي يكون لديه عوق ٥٠٪ يحصل على راتب أما اقل من هذه النسبة فلا يحصل على الراتب، لذلك يحتاج هذا القانون تعديل حتى يصبح قانونا يحمي الصحفيين من جميع المؤسسات الإعلامية وليس النقابة فقط لوجود عدة مؤسسات إعلامية.

وبين أن على جميع الإعلاميين المشاركة بكتابة هذا القانون وليس النقابة فقط لإصلاح هذا القانون حتى نتمكن من حماية الصحافة.

من جانبه كشف عضو لجنة الثقافة والإعلام والنائب عن دولة القانون علي الشلاه "للمدى" عن تغير اسم قانون حماية الصحفيين إلى الإعلام أسوة بالقوانين الأخرى التي ينجزها المجلس.

وقال الشلاه إن البرلمان مع تعديل قانون حماية الصحفيين وخاصة المادة التي تنص على أن الحماية تختصر على "الصحفي الذي يعمل في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية ومنتمي إلى نقابة الصحفيين العراقيين" لأنه يجب على الحماية ألا تكون مقتصرة على المنتمين للنقابة فقط حيث أكثرية الدول الديمقراطية ليس لديها منظمة واحدة تمثل الإعلاميين بل عدة منظمات.

وأضاف أن لجنة الثقافة والإعلام ستعيد قراءة القانون وستناقشه بشكل جذري بإقامة حلقة دراسية مع عدد من الإعلاميين لسماع وجهات نظرهم لكي يتم تغيير وتطوير القانون يعبر عن رأي الإعلاميين ويكون قانونا حواريا قابلا للتطبيق ليعرض على البرلمان للقراءة الأولى والثانية ومن ثم التصويت عليه.

وأشار إلى أن هناك خلافاً حول صيرورة القانون وحول تسمية القانون ولم يكن محل اتفاق، حتى الإعلاميين كانت آراؤهم منشقة حول هذه المسودة بوصفها مسودة ظرفية ان تشرع قانونا مدنيا لكافة الصحفيين، مبينا أن اسم قانون حماية الصحفيين هو إضعاف للصحفيين بكونهم بحاجة إلى حماية في حين أن الصحافة سلطة رابعة وركيزة من ركائز الدولة والمجتمع.

أما الدكتور ليث بدر أستاذ الإعلام في كلية الإعلام جامعة بغداد قال "للمدى" انه لحد الآن لم تكن هناك الجدية في إقرار هذا القانون الذي بتأخره تزداد صاحبة الجلالة تضحية يوما بعد يوم.

وأضاف أن هذا القانون يبقى القانون بين الجهات المتنازعة والمتصارعة للوصول إلى الجولة الأخيرة بفوز الجهة التي تراه يلبي أكثر احتياجاتها ويبقى الصحفيون اليوم بلا حماية ويبقى العراق وحسب ما جاء في آخر التقارير الدولية من البلدان الأكثر خطورة على الصحفيين في العالم.

ودعا الجهات ذات العلاقة إلى الاهتمام بما يعانيه الصحفي في العراق اليوم وان تعطيه نوع من الحرية والأمان ولا تفرض على الصحفيين المزيد من القيود التي تدمر مهنة الصحافة تحت خيمة قانون الصحفيين العراقيين.

ودعا النائب عن القائمة العراقية طلال خضير الزوبعي الحكومة والبرلمان إلى الإسراع في إقرار مشروع قانون حماية الصحفيين لما للقانون من دور أساس في تطوير العمل الصحفي وتعزيز مهنيته وحماية الصحفيين وضمان مستقبلهم.

كما دعا الزوبعي في تصريح نقله مكتبه الإعلامي اليوم إلى: "شمول الصحفيين بتوزيع السيارات وفق نظام التقسيط أسوة بموظفي الدولة".

وقال إن: "الصحفيين لازالوا ينتظرون بفارغ الصبر قيام البرلمان الجديد بإقرار قانون حمايتهم الذي اخفق البرلمان السابق في إقراره"، مشدداً على ضرورة: "أن يتضمن القانون منح الصحفيين حقوقا تقاعدية أسوة بموظفي الدولة بناء على الدور المهم الذي يؤدوه في نقل الحقيقة ومعالجة الأمور السلبية والأخطاء والفساد الإداري وكذلك التطورات الايجابيات التي تحدث في العراق".

وأضاف أن: "الصحفيين هم عين السلطة التشريعية ومصدر رئيسي من مصادرها في الوصول إلى الحقيقة والمشاكل التي تحدث في البلاد للوقوف عليها وإيجاد الحلول لها ومحاسبة المقصرين من الأجهزة التنفيذية والحكومية وغيرها"، مؤكداً: "أهمية منح الصحفي الوسائل التي يحتاجها لأداء عمله وواجبه بشكل مريح للحصول على المعلومات".

وأشار إلى أن: "الصحفيين العراقيين يمارسون عملهم وواجبهم المهني في ظروف استثنائية وصعبة وخطيرة وسقط منهم الكثير ضحايا جراء أعمال العنف والإرهاب ولهذا يتوجب على البرلمان والحكومة تقديم الحد الأدنى من الحماية القانونية والأمنية وحقوقهم الاجتماعية".

من جانبها، طالبت النائبة عن القائمة العراقية إزهار الشيخلي بضرورة إعادة تسمية مسودة قانون الصحفيين لينسجم مع المرحلة الحالية والمراحل اللاحقة.

كما طالبت نقابة الصحفيين بتعديل القانون الحالي ليشمل جميع العاملين بالقنوات الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والالكترونية، لافتا إلى إن مسودة القانون الحالي فقط يتعلق بحماية الصحفيين ويشمل شريحة واحدة للعاملين في مجال الصحافة المقروءة.

من جهته أكد الخبير القانوني طارق حرب على أن مسودة قانون الصحفيين فيها الكثير من الأخطاء والأمر يحتاج إلى تقرير مفصل وان ينشر في وسائل الإعلام لمناقشته.

وأضاف: "يجب أن نعرف من هو الصحفي في حال تم إلغاء شرط الانتماء إلى نقابة الصحفيين وعلى من يلتزم بأداء عمل عام إن يقدم المعلومة للصحفي".

اما النائب عن تحالف الوسط حماد الدليمي فقد شدد على وجود سلبيات في قانون حماية الصحفيين المقترح. وضم صوته إلى الدعوة المطالبة بتشكيل لجنة مختصة بإعادة صياغة نص القانون وإجراء استفتاء للصحفيين على إصدار القانون.